Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 575-594
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.28

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Relationship Between Public Debt and Exchange Rates and Their Impact on Economic Growth in Iraq for the Period (2004–2023)

Hamsa Muthanna Qasim*, Amer Sami Mounir
College of Administration and Economics/University of Tikrit

Keywords:
Public Debt, Exchange Rate, Economic Growth, Iraq.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	09 Jul. 2025
Received in revised form	22 Jul. 2025
Accepted	27 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hamsa Muthanna Qasim
College of Administration and Economics/University of Tikrit

Abstract: This study aims to analyze the relationship between public debt, exchange rate, and economic growth in Iraq using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model over the period 2004–2023. The data were converted into quarterly series for the purposes of estimation and analysis. The importance of the research stems from addressing one of the major challenges facing the Iraqi economy, namely the rising public debt and the volatility of exchange rates, and their direct and indirect implications for economic growth. The findings indicate a short-term positive relationship between both public debt and the exchange rate with GDP. An increase in public debt stimulates government spending, which in turn positively influences economic activity in the short run. Similarly, a depreciation of the local currency (i.e., an increase in the exchange rate) can enhance GDP by increasing foreign currency-denominated revenues when converted to local currency, thereby supporting government revenues or domestic spending and positively impacting GDP in the short term. However, the results show no significant long-term effect of these two variables on economic growth. This can be attributed to the weak productive base of the economy and the allocation of public debt to non-investment expenditures. Furthermore, the Iraqi economy's reliance on oil exports denominated in U.S. dollars reduces the sensitivity of GDP to exchange rate fluctuations. The study recommends the adoption of sound fiscal policies that direct public debt towards sustainable productive investments to foster real economic growth.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 575-594
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.28

العلاقة بين الدين العام واسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2023)

همسة مثنى قاسم **عامر سامي منير**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فجوات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال المدة (2004–2023)، وقد تم تحويل البيانات إلى سلسلة ربع سنوية لغرض التقدير والتحليل، وتكمن أهمية البحث من كونه يتناول أحد أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، والمتمثلة في تزايد الدين العام وتقلب أسعار الصرف، وما لذلك من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي، وقد أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الدين العام وسعر الصرف مع الناتج المحلي، إذ يؤدي ارتفاع الدين العام إلى زيادة الناتج من خلال تحفيز الإنفاق الحكومي الذي ينعكس إيجابياً على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، كما يسهم ارتفاع سعر الصرف في تعزيز الناتج المحلي، ذلك بأن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات المقومة بالعملة الأجنبية عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما يعزز الإيرادات الحكومية أو الإنفاق المحلي ويؤثر بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، وفي المقابل لم تظهر النتائج أثراً معنوياً لهذين المتغيرين في الأجل الطويل، ويُعزى ذلك إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وتوجيه الدين العام لنفقات غير استثمارية، كذلك اعتماد الاقتصاد على صادرات النفط المقومة بالدولار، مما قلل من حساسية الناتج لتقلبات سعر الصرف، ويوصي البحث بضرورة تبني سياسات مالية رشيدة توجه الدين نحو مشاريع إنتاجية مستدامة تعزز النمو الاقتصادي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، العراق.

المقدمة

يعد الدين العام وسعر الصرف من أبرز المتغيرات التي تؤثر في مسار الاقتصاد الكلي، لما لهما من دور مهم في تحديد ملامح السياسة المالية والنقدية، ففي البلدان الريعية مثل العراق، يشكل تصاعد الدين العام مصدر ضغط على الموازنة العامة، خاصة إذا تم توجيهه نحو نفقات غير استثمارية، كما إن تذبذب سعر الصرف ينعكس بشكل مباشر على بيئة الأسعار والاستقرار النقدي، ويزيد من تقلبات الاقتصاد الكلي في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية المقومة بالدول، ومن جانب آخر يمثل النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً تسعى إليه السياسات الاقتصادية، نظراً لأثره في تحسين مستويات المعيشة وتوليد فرص العمل، لكن هذا النمو يتأثر بعدة عوامل، من بينها حجم الدين العام واستقرار سعر الصرف، حيث تؤدي المستويات المرتفعة للدين أو تقلبات سعر الصرف إلى إضعاف البيئة الاستثمارية وتقليص فرص التوسع الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني من ضعف في القاعدة الإنتاجية، لذلك فأن فهم العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي يُعد ضرورة لتحليل واقع الاقتصاد العراقي وتقييم التحديات التي تواجهه. ويساعد هذا الفهم في تقديم مؤشرات واضحة لصناع القرار حول كيفية توجيه السياسات المالية والنقدية نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة في ظل المتغيرات العديدة التي مر بها العراق خلال المدة (2004–2023).

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: تكمن المشكلة الأساسية لهذا البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: كيف يؤثر الدين العام وخاصة الخارجي منه على أسعار الصرف، وما هو التأثير المترتب على تقلبات أسعار الصرف والدين العام على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وكيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن توازن بين إدارة الدين العام واستقرار أسعار الصرف لتحقيق نمو اقتصادي مستدام؟

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونها تتناول أحد أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، والمتمثلة في تقلب الدين العام وتقلب أسعار الصرف، وما لذلك من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي، فمع تصاعد حجم الاقتراض المحلي والخارجي، وتزايد الاعتماد على الإنفاق الحكومي الممول بالدين، أصبح من الضروري تحليل أثر هذا المسار على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

ثالثاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للعلاقة بين الدين العام وسعر الصرف تشكل عاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي في العراق، حيث يُفترض أن هذه العلاقة تحمل تأثيرات ذات دلالة اقتصادية، وقد تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي تسعى الدراسة إلى اختباره وتحليله من خلال أدوات قياسية مناسبة.

رابعاً. أهداف البحث:

1. دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للدين العام، وأسعار الصرف، والنمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على طبيعة العلاقة المتبادلة بينها في الأدبيات الاقتصادية.
2. تحليل علاقة كل من الدين العام وسعر الصرف والنمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في العراق، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فجوات الابطاء الموزعة(ARDL) ، للمدة (2004-2023)، وذلك لبيان تأثير كل من الدين العام وسعر الصرف الاسمي على الناتج المحلي الإجمالي.
3. اختبار العلاقة قصيرة وطويلة الأمد بين المتغيرات الثلاثة، لمعرفة ما إذا كانت تأثيراتها مستقرة ومستدامة على مر الزمن.

خامساً. منهجية البحث: لغرض الالمام بجوانب كافة البحث سيتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات البحث والمتمثلة بالدين العام واسعار الصرف والنمو الاقتصادي وتحليلها واظهار العلاقة الموجودة بينهما، وكذلك الأسلوب التحليلي القائم على استخدام الأساليب الكمية المتقدمة في التحليل الاقتصادي من خلال نماذج تطبق على العراق باستخدام برنامج EViews13، مما يتيح قياس العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، ويعزز من قدرة البحث على تقديم استنتاجات علمية رصينة.

المبحث الثاني: الأطار النظري للدين العام وسعر الصرف والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

أولاً. مفهوم الدين العام: يعد الدين العام من المصادر المهمة لتمويل الإيرادات العامة للحكومة، وتلجأ الحكومة إلى سياسة الدين العام عندما تعجز إيراداتها العامة عن تمويل نفقاتها وخاصة الإيرادات التي تحصل عليها عن طريق الضرائب، ولذلك تقوم الدولة بالاستدانة عن طريق المؤسسات الدولية والمحلية ويمثل الدين العام مجموع الاقتراض الحكومي المتراكم من السنوات السابقة لذلك يتم حسابه بشكل تراكمي وليس كحركة تدفقات مالية مستمرة (علاوي وجاسم، 2023: 24)، كما ويعرف الدين

العام بأنه مقدار الخصوم القائم الفعلية الجارية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد معين لغير المقيمين، والتي تتطلب أداء مدفوعات من جهة المدين لسداد الفائدة أو المبلغ الحقيقي خلال فترة زمنية معينة (البازي، 2019: 8)، ويمثل الدين العام مورداً إضافياً تلجأ إليه الحكومة لزيادة إيراداتها العامة عندما تعجز الإيرادات الأخرى عن تسيير أمور الدولة المالية، كما فُسر الدين العام في ادبيات الفكر الاقتصادي على أنه المبلغ التي تلتزم به الحكومة أو احدى وحداتها العامة للغير إذ تقوم باقتراض ذلك المبلغ بهدف تمويل عجز موازنتها العامة والتعهد بسداد المبلغ خلال المدة الزمنية المحددة وبنسبة فائدة يتم تحديدها على مبلغ الدين حسب شروط انشائه (موسى، 2023: 324).

ثانياً. استدامة الدين العام: للحكم على استدامة الدين العام في أي دولة، توجد مجموعة من المعادلات التي يمكن الاعتماد عليها، ومن أبسطها أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من معدل نمو عجز الموازنة العامة ومعدل نمو الدين العام. يشير ذلك إلى قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين العام، بما في ذلك الفوائد وأقساط السداد، عبر الزمن. بعبارة أخرى، إذا كان الناتج المحلي الإجمالي بعد خصم نفقات خدمة الدين (فوائد الدين العام) أكبر من عجز الموازنة الأولي، فأن هذا يعني أن الموازنة العامة قابلة للاستدامة وهذا يعني أن الاقتصاد يمكنه تغطية فوائد الدين العام، مع تحقيق فائض يُستخدم لسداد أقساط الدين المستحقة. الأهم هنا ليس مستوى العجز أو حجم الدين العام بحد ذاته، بل نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي. فإذا كانت هذه النسبة في اتجاه تنازلي، فإن الوضع المالي للدولة يكون قابلاً للإدارة والاستدامة، وتجدر الإشارة إلى أن تراكم الدين العام لا يُعد مشكلة في حد ذاته إذا كان يحدث بنسبة ثابتة ومحددة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن المشكلة تظهر عندما تكون نسبة تراكم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي متغيرة. وتحدد العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي استناداً إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية هي (عداي، 2016: 5):

1. **عجز الموازنة (Budget Deficit):** ويحدث عجز الموازنة عندما تتجاوز النفقات الحكومية الإيرادات، مما يستدعي تمويل هذا العجز عبر الاقتراض ومن ثم، فأن هذا العجز المستمر يؤدي إلى زيادة الدين العام وهذا ينعكس سلبًا على الوضع الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة العبء على الدولة من حيث قدرتها على سداد الديون فعندما يكون هناك عجز مستمر في الموازنة، يتم تمويل هذا العجز من خلال القروض، مما يرفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP growth rate):** ويعكس الزيادة في الإنتاج الاقتصادي للدولة. عندما ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل مرتفع، تنمو الإيرادات الحكومية من الضرائب، ما يساعد في تقليص عبء الدين العام. بشكل عام، إذا كانت معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أعلى من معدل نمو الدين العام، فأن ذلك يعزز قدرة الدولة على سداد الديون ويقلل من تأثيرها على الاقتصاد أما إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا أو سلبيًا، فأن القدرة على سداد الديون تصبح أصعب، مما يزيد الضغط على الموازنة العامة.
3. **سعر الفائدة (Interest rate):** يحدد سعر الفائدة تكلفة الاقتراض بالنسبة للحكومة. عندما ترتفع أسعار الفائدة، تصبح تكلفة خدمة الدين أعلى، مما يزيد العبء على الموازنة العامة ويؤثر سلبًا على القدرة المالية للحكومة، أما إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة، فأن تكلفة الاقتراض تصبح أقل، مما يساعد على تخفيف عبء الدين العام. ومن ثم، فأن علاقة الدين العام وسعر الفائدة مهمة في تحديد الاستدامة المالية على المدى الطويل.

ثالثاً. مفهوم سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من عملة بلد معين للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. ويُعدّ سعر الصرف أداةً محورية تربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، مما يعكس التفاعل بين الأسواق المالية والنقدية على الصعيدين الداخلي والخارجي (عبد الرؤوف وعمر، 2020: 6). ويعرف سعر الصرف بأنه هو السعر الذي يتم تحديده بناءً على قوى العرض والطلب في السوق الحرة، وهو السعر الذي تُباع وتُشترى به العملة (عيسى، 2016: 246). وكذلك يمكن تعريف سعر الصرف بأنه القيمة التي تُعبَّر عنها وحدة من عملة معينة، مقاسة بوحدات من عملة أجنبية أخرى (خلف، 2016: 192).

رابعاً. أنظمة سعر الصرف: إن اختيار النظام المناسب يعد أمراً استراتيجياً يعتمد على طبيعة الاقتصاد وأهداف السياسة النقدية، إذ يؤثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية، تدفق الاستثمارات، واستقرار الأسعار. ويمكن توضيح أنظمة سعر الصرف كما يأتي:

أ. **نظام سعر الصرف الثابت:** تتبنى بعض الدول سياسة تحديد سعر صرف ثابت لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية، إذ تُلزم نفسها بشراء أو بيع النقد الأجنبي عند هذا السعر للحفاظ على استقرار قيمة عملتها ويُسمح لسعر الصرف بالتحرك ضمن حدود معينة، وعندما يزداد الطلب على العملة الوطنية أو يرتفع عرض العملة الأجنبية، قد يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة الوطنية. في هذه الحالة، تتدخل السلطات النقدية عن طريق شراء العملة الأجنبية وعرض العملة الوطنية لتحقيق الاستقرار، وتلجأ الدول إلى هذه السياسة، خاصة فيما يتعلق بالعملات الأجنبية الرئيسة، للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. ومع ذلك، فأن هذه السياسة تتطلب وجود احتياطات كافية من النقد الأجنبي لمواجهة الطلب. إذا لم تكن الدولة تمتلك تلك الاحتياطات، فقد يؤدي ذلك إلى نقص في عرض النقد الأجنبي، مما يُنتج تدهوراً مستمراً في قيمة العملة المحلية.، وإن هذا التدهور قد يتسبب في آثار اقتصادية سلبية، تشمل التضخم وانخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (الحصري، 2010: 94).

ب. **نظام سعر الصرف المرن:** يُعرَّف نظام سعر الصرف المرن بأنه النظام الذي تُترك فيه قيمة العملة لتتحدد بناءً على قوى العرض والطلب في السوق، مثل أي سلعة أخرى، دون أن تكون مربوطة بمعيار دولي ثابت كمعيار الذهب، ويعد هذا النظام نقيضاً لنظام سعر الصرف الثابت، إذ يتمتع بمرونة أكبر في تحديد قيمته، تشمل أنظمة الصرف المرنة أنواع عدة، بدءًا من نظام سعر الصرف العائم، مرورًا بنظام سعر الصرف المدار، ووصولاً إلى نظام سعر الصرف الزاحف. وعلى عكس نظام الصرف الثابت الذي يتطلب تكييف السياسات الاقتصادية المحلية لضمان التوازن الخارجي، يوفر نظام الصرف المرن مرونة أكبر لصناع القرار، مما يُتيح لهم اختيار السياسات الاقتصادية التي تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني وظروفه (العلي والعماري، 2019: 47).

ج. نظام سعر الصرف المعوَم: وينقسم هذا النظام الى قسمين رئيسيين هما:

❖ **التعويم الحر:** يتم تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق الصرف الحرة بشكل مستمر، إذ لا يوجد سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات الأخرى. بدلاً من ذلك، يتغير سعر الصرف يوميًا وفقاً لتقلبات الطلب والعرض بشكل حر دون تدخل مباشر من السلطات، إذ تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى. وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانًا وفي الحالات القصوى لمنع المبالغة في تأثير المضاربات، مع الحفاظ على الاستقرار في المعاملات المصرفية داخل السوق، وتعزيز قوى السوق في تحديد سعر الصرف، كما يتيح التعويم الحر لقيمة العملة أن تتغير صعوداً

وهبوطاً وفقاً لقوى السوق، مما يسمح بتحرر السياسات الأخرى من قيود سعر الصرف. ومن ثم فأن تعويم العملات يعزز قدرة السلطات على إعداد السياسات النقدية والمالية المناسبة. مثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف إلى التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، بدلاً من أن تشكل قيودًا تعيق من انسيابية حركة التجارة الدولية (حسين واخرون، 2017: 16).

- **التعويم المدار:** في هذا النظام، تتدخل السلطات النقدية بتحديد مستوى معين لسعر الصرف، مما يمنح هذا السعر مرونة للتحرك وفقاً لقوى الطلب والعرض، مع ذلك تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف عندما تواجه الأسواق تقلبات غير مرغوب فيها، بغرض تقليل هذه التذبذبات وتحقيق استقرار أكبر في سعر الصرف، تهدف هذه التدخلات إلى تعزيز التوازن في السوق وضمان عدم حدوث تقلبات كبيرة تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي، مما يسمح للسعر بالتحرك في حدود معقولة تتماشى مع الظروف الاقتصادية العامة (داغر ومعارج، 2015: 276-277).
- **نظام الرقابة على سعر الصرف:** يُشير هذا النظام إلى الآلية التي تحتكر الدولة من خلالها عمليات بيع وشراء النقد الأجنبي، بحيث تتولى الحكومة أو البنك المركزي دور المحتكر الأساسي لهذه العمليات في سياق المعاملات الخارجية. يهدف هذا النظام إلى تجميع النقد الأجنبي المتاح وتوزيعه على الطلبات المختلفة، مع ضمان أن يبقى الطلب ضمن حدود العرض المتاح. ونتيجة لذلك، يمكن الحفاظ على ثبات سعر الصرف حتى في حال المغالاة في تقييم العملة المحلية، وفي إطار هذا النظام لا يعد سعر الصرف نتاجاً لتفاعل قوى العرض والطلب التقليدية، بل يتم تحديد الطلب الفعلي على النقد الأجنبي من قبل الدولة وفقًا للكمية المتوفرة، ويتم تحديد سعر الصرف رسميًا من قبل السلطات. يختلف هذا النظام عن تدخل الدولة في نظام حرية الصرف، إذ يتدخل البنك المركزي كأحد المتعاملين في السوق بهدف تقليل تقلبات أسعار الصرف من خلال شراء أو بيع العملة المحلية. في المقابل، في نظام الرقابة على سعر الصرف، تحتكر الدولة بالكامل دور البائع والمشتري للنقد الأجنبي، مما يجعلها الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنظيم تدفقات النقد الأجنبي (السيسي، 2014: 187).

خامساً. مفهوم النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي، إذ يُمثل مجموع القيم المضافة الناتجة عن جميع وحدات الإنتاج العاملة في مختلف قطاعات الاقتصاد، مثل الزراعة، التعدين، والصناعة. وتُعبر القيمة المضافة لأي وحدة إنتاجية عن الفرق بين القيمة الإجمالية للإنتاج الذي تحققه تلك الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج (مطوق والشيباني، 2023: 160). ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من مقاييس أخرى للدخل القومي، ويتم التعبير عنه عادة كمعدل سنوي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يعكس هذا المؤشر التحسن في الأداء الاقتصادي للدولة، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار والتضخم، مما يوفر صورة أدق للنمو الفعلي للإنتاج والرفاهية الاقتصادية (الشمري والخطيب، 2023: 376). كما يعبر النمو الاقتصادي عن معدل الزيادة في الإنتاج الكلي لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة، وهو مؤشر يعكس التغيرات في القدرات الإنتاجية الكمية ومدى استغلالها الفعلي. يشير ارتفاع معدل النمو في الدخل القومي إلى تحسين استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة، مما يعزز من كفاءة الاقتصاد ويعكس تقدماً في الأداء الاقتصادي للدولة (سمية، 2023: 135).

سادساً. العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي: يتأثر النمو الاقتصادي بالعديد من العوامل والتي يمكن توضيحها كالآتي (يونس وكريم، 2023: 595-596).

أ. **العمل:** يمثل العنصر المحوري والمحدد الأساسي في العملية الإنتاجية، حيث يلعب دوراً مزدوجاً في التأثير على النمو الديموغرافي. فزيادة حجم القوى العاملة النشطة تسهم في تعزيز موارد الاقتصاد ورفع كفاءته الإنتاجية.

ب. **رأس المال:** ويُعرف بأنه مجموع السلع والخدمات المتاحة في اقتصاد معين في لحظة زمنية محددة ويشمل رأس المال الاستثمارات، التجهيزات، والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في تلك اللحظة. يتم تمويل رأس المال من خلال الادخار، الذي يتم توجيهه نحو الاستثمار. فزيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، حيث لا يمكن بقاء الأموال المدخرة دون استخدام لأغراض استثمارية. هذا الاستخدام يعزز الإنتاجية، مما يسهم في زيادة الناتج والدخل، ومن ثم دعم تكوين رأس المال في الاقتصاد.

ج. **التقدم التكنولوجي:** يلعب التقدم التكنولوجي دوراً حيوياً في ابتكار وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات، فضلا عن تحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة الكفاءة في التخطيط. كما يسهم في إدخال تحسينات على أنظمة التدريب والتأهيل، فضلاً عن تعزيز الكفاءة في أنظمة النقل والمواصلات. كلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي، زاد بالتالي معدل النمو الاقتصادي، مما يعزز من قدرة المؤسسات والاقتصادات على تحقيق التقدم والتنمية المستدامة.

د. **التخصص والإنتاج الواسع:** يعزز التخصص الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية، حيث يسهم في تحسين الأداء وتطوير التكنولوجيا الجديدة نتيجة لذلك، يساهم هذا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إذ يتيح استخدام الموارد بشكل أكثر فاعلية وتعظيم الإنتاجية.

سابعاً. العلاقة النظرية ما بين الدين العام وأسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي: إن العلاقة بين سعر الصرف والدين العام تتميز بتداخل معقد يتم عبر آليتين رئيسيتين (da Silva et al., 2007: 3).

1. **الأثر المباشر لسعر الصرف على الدين العام:** عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تزيد تكلفة سداد الديون المقومة بالعملات الأجنبية، إذ تتطلب مدفوعات أعلى بالعملة المحلية لتسديد الالتزامات على العكس، يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى تقليل تكلفة خدمة هذه الديون.
2. **الأثر غير المباشر للدين العام على سعر الصرف:** ارتفاع الدين العام قد يعزز المخاوف بشأن احتمالية التخلف عن السداد وزيادة المخاطر السيادية. حتى لو كانت هذه المخاوف غير دقيقة، فإنها قد تؤدي إلى هروب رأس المال الأجنبي من البلد، مما يضع ضغوطًا على العملة المحلية ويؤدي إلى تدهور سعر الصرف.

ويؤثر سعر الصرف المتقلب بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية من خلال تأثيره على الأسعار المحلية، التدفقات التجارية، والقدرة التنافسية الدولية للصناعات المحلية، وفي حالة وجود سوق مالي متخلف، يمكن لتقلبات سعر الصرف أن تعيق النمو الاقتصادي بشكل أكبر، كما إن التأثير التراكمي لهذه التقلبات يظهر من خلال زيادة حالة عدم اليقين والمخاطر، مما يؤدي إلى تثبيط التجارة والاستثمار، ورغم ذلك، يبقى تحقيق النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية وصناع القرار، حيث تسعى الدول إلى تقليل الآثار السلبية لتقلبات سعر الصرف وتعزيز الاستقرار لدعم الاستثمار والتجارة (Odera, 2015: 8). كما إن الزيادة الكبيرة في الديون الخارجية تؤدي

إلى تقليل احتياطيات النقد الأجنبي ورأس المال على المدى الطويل، إذ تُستخدم هذه الاحتياطيات لسداد أصل الدين وفوائده. يؤدي نقص الاحتياطيات الأجنبية إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في الدولة. ويُعزى هذا إلى أن عدم كفاية الاحتياطيات يحدّ من قدرة الدولة على دعم تجارتها الخارجية، مما يقلل من الاحتياطيات الإجمالية اللازمة لدعم العملة المحلية. ونتيجة لذلك، تتراجع قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية، من جانب آخر، فأن ارتفاع حجم الديون الخارجية، لا سيما في الدول النامية، يُستخدم غالباً لأغراض استهلاكية بدلاً من توجيهه نحو مشاريع استثمارية منتجة. يؤدي هذا السلوك إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي، مما ينعكس بدوره على استقرار سعر الصرف. فضلا عن التأثيرات النظرية، يمكن ملاحظة أن الدول التي تعاني من ديون خارجية ضخمة تكون اقتصاداتها أكثر عرضة للضعف، إذ تجد صعوبة في تلبية احتياجاتها المالية الداخلية. وهذا يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية، مما يؤثر بشكل سلبي على أسعار الصرف ومعدلات النمو الاقتصادي (Draz and Ahmed, 2015: 8-9).

المبحث الثالث: تحليل وقياس العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023):

يتبين من خلال الجدول رقم (1) العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف الاسمي وتأثيرها على النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2023)، إذ يتضح أن العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف الاسمي انعكست بشكل واضح على أداء الناتج المحلي الإجمالي، إذ اختلفت طبيعة التأثير باختلاف المدة الزمنية، والظروف المالية والنقدية، ومستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ نلاحظ خلال المدة (2004-2006) انخفض الدين العام من (62.81) إلى (25.9) مليار دولار، بينما بقي سعر الصرف مستقراً نسبياً بين (1453) و(1467) دينار لكل دولار بالتوازي ارتفع الناتج المحلي من (36.63) إلى (65.15) مليار دولار، هذا يشير إلى أن تحسن النمو لم يكن مرتبطاً بزيادة الدين أو تغير في سعر الصرف، بل جاء مدفوعاً بشطب ديون (نادي باريس) وتحسن أسعار النفط (International Monetary Fund, 2005) العلاقة هنا توحي بأن خفض الدين مع استقرار سعر الصرف أسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

جدول (1): بيانات الدين العام وسعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2023-2004)

السنوات	الدين العام (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%*	سعر الصرف الاسمي (دينار/دولار)	معدل النمو السنوي%*	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%*
2004	62.81	——	1453	——	36.63	——
2005	40.21	-35.98	1469	1.10	50.65	38.27
2006	25.9	-35.59	1467	-0.14	65.15	28.62
2007	29.01	12.01	1255	-14.45	88.84	36.36
2008	30.51	5.17	1193	-4.94	131.16	47.64
2009	24.13	-20.91	1170	-1.93	111.66	-14.87

السنوات	الدين العام (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%*	سعر الصرف الاسمي (دينار/دولار)	معدل النمو السنوي%*	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي%*
2010	25.85	7.13	1170	0.00	138.52	24.05
2011	27.77	7.43	1170	0.00	185.75	34.10
2012	25.26	-9.04	1166	-0.34	218.00	17.36
2013	25.26	0.00	1166	0.00	234.64	7.63
2014	32.3	27.87	1188	1.89	228.42	-2.65
2015	43.36	34.24	1190	0.17	166.77	-26.99
2016	52.03	20.00	1190	0.00	166.74	-0.02
2017	66.02	26.89	1190	0.00	187.22	12.28
2018	62.81	-4.86	1190	0.00	227.37	21.45
2019	57.91	-7.80	1182	-0.67	233.64	2.76
2020	69.18	19.46	1182	0.00	180.90	-22.57
2021	71.43	3.25	1450	22.67	209.69	15.92
2022	67.17	-5.96	1450	0.00	286.64	36.70
2023	69.98	4.18	1324	-8.69	250.84	-12.49
المتوسط	45.445	2.50	1260.75	-0.28	169.96	12.82

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

- ❖ بيانات وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام سنوات مختلفة (2004-2023).
- ❖ بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الاحصائي للبنك، سنوات مختلفة (2004-2023).
- ❖ بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع الاحصائي للبنك (2004-2023).

المصدر: إعداد الباحثان.

أما المدة (2007-2013) فقد شهدت انخفاضاً تدريجياً في سعر الصرف من (1255) إلى (1166) دينار لكل دولار، أي تحسناً في قيمة الدينار العراقي، بينما بقي الدين العام بين (29.01)و(25.26) مليار دولار، وارتفع الناتج المحلي بشكل كبير من (88.84) إلى (234.64) مليار دولار، هذا يعكس توافقاً بين استقرار الدين وتقدير العملة الوطنية، مما وفر بيئة نقدية داعمة للنمو، وإن العلاقة هنا كانت إيجابية ومنسجمة، إذ ساعد استقرار الدين العام وتحسن سعر الصرف في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الاستثماري، مع ذلك نلاحظ انخفاض الناتج المحلي في عام 2009 الى (111.66) مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية المعروفة بأزمة الرهن العقاري، وشهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (2014-2020) تزايداً ملحوظاً في الدين العام، إذ ارتفع من (32.3) إلى (69.18) مليار دولار، نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتزايد الإنفاق الأمني، وتمويل العجز عبر الاقتراض دون توجه استثماري واضح، في المقابل حافظ سعر الصرف الاسمي على استقراره عند مستوى (1190) و(1182) دينار لكل دولار، ضمن سياسة نقدية ركزت على الاستقرار السعري دون استخدام الصرف كأداة تحفيزية للنمو، وأن هذا التوسع في الدين مقروناً بثبات سعر الصرف، لم يسهم في تحفيز الناتج المحلي، بل ترافق مع تراجع

واضح حيث انخفض الناتج من (228.42) مليار دولار عام 2014 إلى (166.74) مليار دولار عام 2016 قبل أن يتعافى تدريجياً ثم يتراجع مجدداً إلى (180.90) مليار في 2020، بفعل صدمة كورونا والانهيار الحاد في أسعار النفط، وتوضح هذه المدة أن العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف لم تكن فاعلة في دعم النمو الاقتصادي، حيث وجه الدين نحو الإنفاق الجاري فيما ظل سعر الصرف جامداً، ما أضعف أثرهما المشترك على الناتج المحلي الإجمالي، وفي عامي 2021 و2022 برز تحول في العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف وتأثيرهما على النمو الاقتصادي في العراق، بعد رفع سعر الصرف الرسمي من (1182) إلى (1450) دينار لكل دولار نهاية 2020، بهدف زيادة الإيرادات العامة بالدينار، هذا الإجراء منح الحكومة مرونة مالية أكبر لتغطية التزاماتها في ظل الضغوط المالية المتراكمة، ورغم تحسن أسعار النفط ظل الدين العام مرتفعاً عند (71.43) مليار دولار في 2021 و(67.17) مليار دولار في عام 2022، مما يعكس استمرار الاعتماد على التمويل بالعجز، تزامن ذلك مع ارتفاع الناتج المحلي من (209.69) إلى (286.64) مليار دولار، بدعم من تعافي السوق النفطية وتحسن النشاط الاقتصادي بعد جائحة كورونا، تشير هذه الفترة إلى علاقة طردية نسبية بين الدين العام وسعر الصرف، إذ ساهم كلاهما في دعم النمو، لكن دون أن يصاحب ذلك إصلاح هيكلي حقيقي، مما جعل هذا التحسن الاقتصادي ريعياً ومحدود الاستدامة، وأخيراً في عام 2023 انخفض سعر الصرف إلى (1324) دينار لكل دولار نتيجة تدخلات البنك المركزي في محاولة لدعم قيمة الدينار بعد ارتفاعات سابقة، في الوقت نفسه استمر الدين العام بالارتفاع إلى (69.98) مليار دولار، ورغم تحسن نسبي في سعر الصرف وعلى الرغم من هذه التطورات تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى (250.84) مليار دولار، مما يشير إلى أن العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف لم تكن فعالة في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: قياس العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2023)

أولاً. البيانات المستخدمة في البحث: بعد الاطلاع على الدراسات السابقة واجراء عمليات المسح على متغيراتها، فقد تم تحديد المؤشرات التي لها التأثير المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي وهي الدين العام وسعر الصرف، والجدول أدناه يوضح متغيرات البحث وكما يأتي:

جدول (2): الرموز المستخدمة لمتغيرات النموذج القياسي

رمز المؤشر	الوصف	وحدة القياس	نوع المتغير
X1	الدين العام	مليار دولار	مستقل
X2	سعر الصرف	عملة محلية لكل دولار	مستقل
Y	الناتج المحلي الاجمالي	مليار دولار	تابع

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً. الصيغة الرياضية للنموذج القياسي:

$$Y = B0 + B1 (X1) + B2 (X2) + ei \ldots\ldots (1)$$

ثالثاً. اختبارات السكون: يتم التأكد اولاً من سكون جميع متغيرات النموذج، وذلك من خلال اجراء اختبارات الاستقرارية التالية ومنها ختبار ديكي – فولر المطور Augmented Dickey Fuller:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 575-594
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.28

❖ **اختبار ديكي فولر عند المستوى:**

جدول (3): اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج عند المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)					
Series: Y, X1, X2					
Date: 05/05/25 Time: 22:32					
Sample: 2004Q1 2023Q4					
Exogenous variables: None					
User-specified lags: 0					
Total (balanced) observations: 228					
Cross-sections included: 3					
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi					
-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					
Intermediate ADF test results UNTITLED					
متغيرات الدراسة		**Prob.**	**Lag**	**Max Lag**	**Obs**
Y	الناتج المحلي الاجمالي	0.0010	0	0	76
X1	الدين العام	0.7709	0	0	76
X2	سعر الصرف	0.3680	0	0	76

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews-13.

أظهرت نتائج الجدول أعلاه بشكل عام، أن المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي Yاستقر عند المستوى، أما المتغيرات المستقلة الدين العام X1 وسعر الصرف X2 لم يستقر عند المستوى لذلك فأن هذه المؤشرات تحتوي على جذر وحدة، لذلك سوف ننتقل إلى أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية من أجل تحقيق شروط النموذج الاحصائي.

❖ **اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول:**

جدول (4): اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)		
Series: Y, X1, X2		
Date: 05/05/25 Time: 22:40		
Sample: 2004Q1 2023Q4		
Exogenous variables: None		
User-specified lags: 1		
Total (balanced) observations: 222		
Cross-sections included: 3		
Method	**Statistic**	**Prob.****
ADF - Fisher Chi-square	210.750	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-13.8233	0.0000

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.28

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.					
Intermediate ADF test results D(UNTITLED)					
متغيرات الدراسة		**Prob.**	**Lag**	**Max Lag**	**Obs**
D(Y)	الناتج المحلي الاجمالي	0.0000	1	1	74
D(X1)	الدين العام	0.0000	1	1	74
D(X2)	سعر الصرف	0.0000	1	1	74

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13.

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث (الدين العام، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي)، لم تتجاوز حاجز الاحتمالية 5% أي أن فروق هذه السلاسل مستقرة لذلك لا حاجة للانتقال إلى الفرق الثاني.

رابعاً. تقدير العلاقة بين الدين العام وأسعار الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق:

1. **التقدير الاولي للنموذج:** أظهرت نتائج الجدول رقم (5) نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وقد أشارت هذه النتائج إلى أن النموذج يُعد ممتازاً، إذ بلغ معامل التحديد المصحح نحو (89%) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة (الدين العام وسعر الصرف) تفسّر ما نسبته 89% من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، كما بلغت قيمة إحصائية فيشر (129.0080) وكانت معنوية بدرجة عالية، مما يعني أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية إحصائية قوية.

جدول (5): نتائج التقدير الاولي ARDL

Dependent Variable: D(LOGY)				
Method: ARDL				
Date: 06/04/25 Time: 00:14				
Sample: 2004Q3 2023Q1				
Included observations: 75				
Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LOGX1 LOGX2				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 18				
Selected model: ARDL (2,2,2)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob**
R-squared	0.903367	Mean dependent var		0.024450
Adjusted R-squared	0.896364	S.D. dependent var		0.050012
S.E. of regression	0.016100	Akaike info criterion		343348.5-
Sum squared resid	0.017886	Schwarz criterion		157949.5-
Log likelihood	206.3755	Hannan-Quinn criter.		269320.5-
F-statistic	129.0080	Durbin-Watson stat		0.355308
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-values are incompatible with t-bounds distribution.				
** Zero-lag variable.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.28

2. نتائج ورسم اختبار اكاكي:

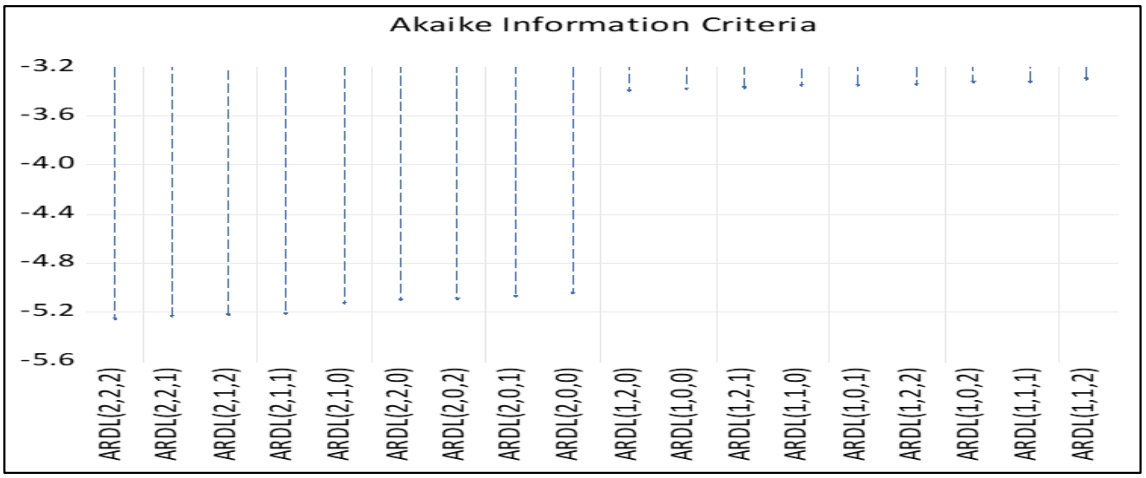

شكل (1): اختبارات اكاكي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13

يتبين من خلال الشكل رقم (1) والجدول رقم (6) أن النموذج المناسب لدارسة العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الدين العام وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع هو النموذج:

Selected Model: ARDL (2,2,2)، وذلك اعتماداً على نتائج معيار اكاكي للمعلومات (Akaike Information Criteria) إذ إن النموذج الأمثل امتلك أقل قيمة لهذا المعيار وقد بلغت (-5.26334) وهو النموذج الذي يأخذ ابطاءات بعدد (2) للمتغير المعتمد الناتج المحلي الاجمالي وابطاء بعدد (2,2) للمتغيرات المستقلة، (الدين العام وسعر الصرف).

جدول (6): درجات الابطاء الزمني

Model Selection Criteria Table					
Dependent Variable: Y					
Model	**LogL**	**AIC***	**BIC**	**HQ**	**Specification**
1	206.3755	-5.26334	-4.9852	-5.1523	ARDL (2,2,2)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13.

3. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL: يتضح من الجدول رقم (7) الخاص باستخدام اختبار الحدود (Bound Test) للكشف عن علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) وبين المتغيرات التفسيرية (الدين العام وسعر الصرف)، أن القيمة الاحتمالية الخاصة بالاختبار قد جاءت عند مستوى معنوية (5%) وكانت بمقدار (4.243958) وهي اكبر من القيمة العليا والدنيا للمعنوية، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك، أي إن هناك علاقة طويلة الآجل بين متغيرات الدين العام وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.

جدول (7): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Null hypothesis: No levels relationship						
Number of cointegrating variables: 2						
Trend type: Rest. constant (Case 2)						
Sample size: 75						
Value		Test Statistic				
F-statistic		4.243958				
10%		5%			1%	
Sample Size	**I (0)**	**I (1)**	**I (0)**	**I (1)**	**I (0)**	**I (1)**
07	2.73	3.445	3.243	4.043	4.398	5.463
75	2.725	3.455	3.253	4.065	4.458	5.41
Asymptotic	2.63	3.35	3.1	3.87	4.13	5
* I (0) and I (1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13.

4. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL: إن نموذج تصحيح الخطأ يتكون من قسمين، القسم الأول يضم مرونات "الأجل القصير" والمبينة في الجدول رقم (8)، أما القسم الثاني يضم مرونات "الأجل الطويل" وكانت النتائج كما يأتي:

❖ **الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل القصير:**

جدول (8): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير) وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: D(LOGY)				
Method: ARDL				
Date: 06/04/25 Time: 00:14				
Sample: 2004Q3 2023Q1				
Included observations: 75				
Dependent lags: 2 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LOGX1 LOGX2				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 18				
Selected model: ARDL (2,2,2)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
COINTEQ*	-0.022379	0.005312	-4.212774	0.0001
D(LOGX1)	0.485426	0.133773	3.628721	0.0005
D(LOGX1(-1))	-0.328258	0.129781	-2.529303	0.0137
D(LOGX2)	1.098040	0.309316	3.549893	0.0006
D(LOGX2(-1))	-0.659889	0.295752	-2.231220	0.0289
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13

تحليل نتائج الأثر في الآجل القصير كما يأتي:

أ. الاشارة موجبة أي العلاقة طردية بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي عند الابطاء الاساسي D(LOGX1) وهي دالة احصائياً عند مستوى (5%) أي إن زيادة الدين العام بوحدة واحدة فأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.485426) وحدة، يشير هذا إلى أن التوسع في الدين العام قد يكون مرتبطاً بزيادة الإنفاق الحكومي، الذي ينعكس إيجابياً على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، وكذلك علاقة عكسية عند الابطاء الأول (D(LOGX1(-1)) وهي دالة احصائياً عند مستوى (5%) أي إن زيادة الدين العام بوحدة واحدة فأن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (-0.328258) وحدة، ويعزى هذا الأثر السلبي إلى سوء تخصيص الدين العام، أو إلى انخفاض كفاءة الإنفاق الممول بالدين، مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية لاحقة على النمو الاقتصادي.

ب. الاشارة موجبة أي العلاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي عند الابطاء الاساسي D(LOGX2) وهي دالة احصائياً عند مستوى (5%) أي إن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة فأن ذلك يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.098040) وحدة، ويمكن تفسيرها بأن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات المقومة بالعملة الأجنبية عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما يعزز الإيرادات الحكومية أو الإنفاق المحلي ويؤثر بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، وهناك وعلاقة عكسية عند الابطاء الاول (D(LOGX2(-1)) وهي دالة احصائياً عند مستوى (5%) اي ان زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (-0.659889) وحدة، يمكن تفسير هذا بانعكاس سلبي لارتفاع سعر الصرف على تكاليف الاستيراد والإنتاج في الفترات اللاحقة، مما يؤدي إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي.

❖ **الانحدار البسيط نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL في الأجل الطويل.**

جدول (9): نموذج تصحيح الخطأ (الأجل الطويل) وفق منهجية ARDL

Variable *		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	الدين العام	0.277172	0.286791	0.96646	0.3370
LOGX2	سعر الصرف	-0.045028	1.584180	-0.02842	0.9774
C	الحد الثابت	4.292101	10.73319	0.39989	0.6904
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.					

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13

تحليل نتائج الأثر في الآجل الطويل: بينت النتائج الآتي:

أ. لا يوجد تأثير معنوي طويل الأجل للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي، أي أن زيادة الدين العام بنسبة 1% لا تؤدي إلى تغير يعتمد به إحصائياً في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعود الى سوء استخدام موارد الدين بحيث لا تترجم إلى مشاريع إنتاجية مستدامة، أو ربما يتم تمويل الدين لغرض تغطية نفقات جارية (وليس استثمارية)، فلا ينعكس على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ب. لا يوجد تأثير معنوي طويل الأجل لسعر الصرف على الناتج المحلي، أي أن تغير سعر الصرف لا يرتبط بعلاقة مستقرة ومؤثرة مع الناتج المحلي في الأجل الطويل، وهذا قد يرجع إلى اعتماد الاقتصاد

على صادرات مقومة بالدولار مثل النفط، مما يقلل من تأثير سعر الصرف على الناتج فضلا عن ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية التي تحدّ من تفاعل الناتج مع تغيرات سعر الصرف.

5. مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

جدول (10): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

Covariance Analysis: Ordinary			
Date: 05/06/25 Time: 00:51			
Sample: 2004Q1 2023Q1			
Included observations: 77			
Balanced sample (listwise missing value deletion)			
Correlation			
	LOGX1	**LOGX2**	**LOGY**
LOGY	-0.740545	-0.317863	1
Probability	.00000	0.0048	-----

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13.

نلاحظ من الجدول رقم (10) ما يأتي:

- ❖ هناك علاقة عكسية قوية بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، أي كلما زاد الدين العام انخفض الناتج المحلي والعكس صحيح، وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن الدين المرتفع قد يضعف النمو الاقتصادي إذا لم يُستخدم في الاستثمار الإنتاجي.
- ❖ هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، إذ إن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) يرتبط بانخفاض الناتج المحلي، وربما يكون ذلك نتيجة لزيادة تكاليف الاستيراد وضعف هيكل الإنتاج المحلي، خاصة إذا لم يكن هناك قطاع تصديري قوي.

6. الاختبارات التشخيصية: لضمان دقة النتائج المستخلصة الاختبارات السابقة، سيتم اجراء اختبارات تشخيصية عدة للتأكد من سلامة النتائج:

أ. **التوزيع الطبيعي للبواقي:** يعتمد اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي على القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera)، إذ نقوم بقبول الفرضية العديمة التي تقول "أن بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً" إذا ما كانت القيمة الاحتمالية لها أكبر من (5%)، ونقوم بقبول الفرضية البديلة التي تنص على "أن بواقي النموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً" إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (5%). والشكل رقم (2) يوضح لنا ذلك:

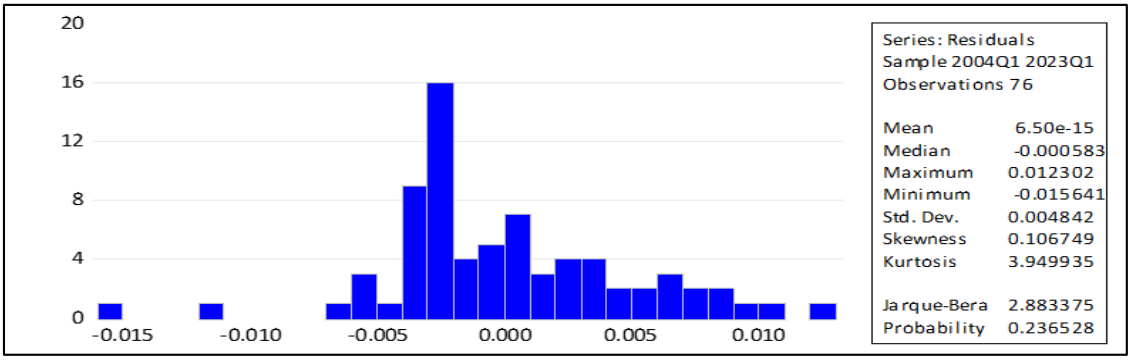

شكل (2): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من الشكل رقم (2)، أن النتيجة المبينة تشير إلى أن بواقي نموذج البحث" تتوزع توزيعاً طبيعياً" وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها (0.236528)، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%).

ب. **اختبار ثبات التباين للأخطاء:** هناك العديد من الاختبارات تبين تجانس تباين الأخطاء من عدمه، ومن بينها اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، والذي يعتمد على القيمة الاحتمالية لمربع كاي χ^2 وكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) الخاص الآتي:

جدول (12): اختبار ثبات التباين لأخطاء نموذج (ARDL)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	103.3858	Prob. F (1,73)	0.2342
Obs*R-squared	043.9601	Prob. Chi-Square (1)	0.2453

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13.

يتضح من الجدول رقم (12) أن القيمة الاحتمالية لمربع كاي الخاص بنموذج البحث قد بلغت (0.2342) وهذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على "أن أخطاء النموذج ثابتة التباين"، وكذلك رفضنا للفرضية البديلة التي تنص على "أن أخطاء النموذج غير ثابتة التباين"، وذلك لأنها قد بلغت قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%).

ج. **الاستقرار الهيكلي البنيوي Structural Stability:** بصورة عامة، تُشير هذه الرسومات إلى أن معظم المعاملات أصبحت مستقرة بمرور الوقت، مما يدل على أن النموذج المُستخدم يُظهر خصائص الاستقرار البنيوي (Structural Stability)، ويمكن القول إن النموذج ملائم للتحليل والتنبؤ، خصوصاً إذا كانت الفترات اللاحقة هي محور الاهتمام في البحث.

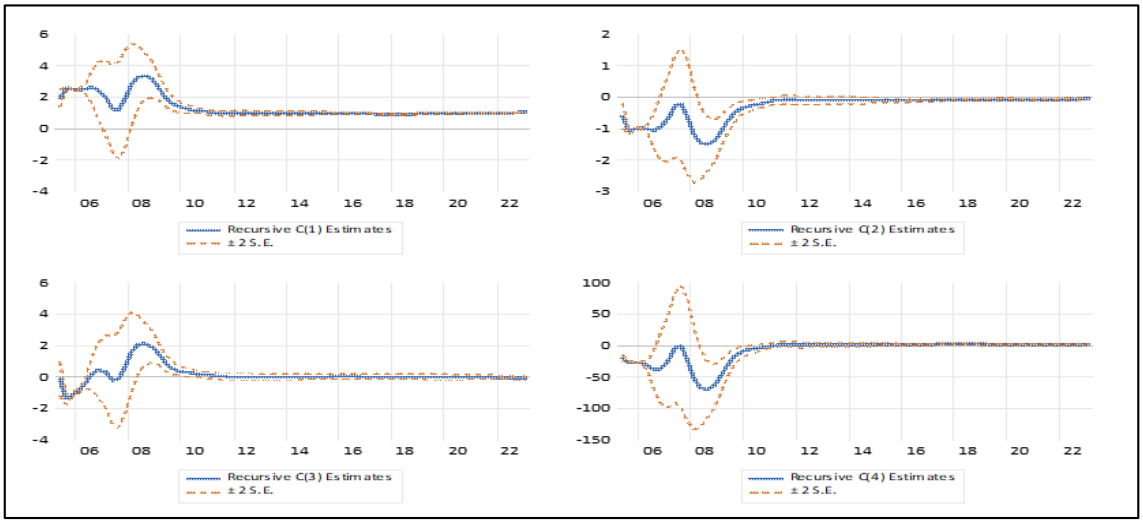

شكل (3): الاستقرار الهيكلي البنيوي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13.

د. **مشكلة الارتباط الذاتي:** يتم التحقق من خلال نتائج اختبار (LM Test)، للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وبحسب احصائية (F) والتي بلغت (0.0654)، يتبين وأنها غير دالة احصائياً عند مستوى (5%)، وبالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي لقيم المتغير العشوائي.

جدول (11): اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي نموذج (ARDL)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1219.622	Prob. F (2,70)	0.0654
Obs*R-squared	73.87983	Prob. Chi-Square (2)	0.0872

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views13.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تبين أن العلاقة بين الدين العام وسعر الصرف في العراق لم تُترجم إلى تأثير مستدام على النمو الاقتصادي، إذ ساهمت في تحفيز الناتج المحلي في بعض الفترات، لكن ضعف توجيه الدين نحو الاستثمار واستمرار الجمود في إدارة سعر الصرف حال دون تحقيق نمو هيكلي حقيقي، مما جعل الأثر الكلي للعلاقة محدوداً وغير مستقر.
2. تشير النتائج إلى وجود أثر مزدوج بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير، إذ يمكن تفسير العلاقة الطردية في الفترة الحالية بأن التوسع في الدين العام قد يُسهم مؤقتاً في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك فأن العلاقة العكسية في الفترات اللاحقة توحي بأن هذا الأثر الإيجابي قد لا يكون مستداماً، ويرجّح أن يكون ناتجاً عن سوء تخصيص الموارد أو ضعف كفاءة الإنفاق العام الممول بالدين، مما يؤدي إلى آثار سلبية لاحقة على النمو الاقتصادي.
3. بالنسبة لسعر الصرف، فتُظهر النتائج أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية) قد يكون له تأثير إيجابي مؤقت على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال زيادة القيمة المحلية للإيرادات الأجنبية، لاسيما في اقتصاد يعتمد على صادرات نفطية مقومة بالدولار مثل العراق، إلا أن هذا الأثر سرعان ما ينقلب إلى سلبي في الفترات التالية، مما يشير إلى أن تقلبات سعر الصرف قد تخلق ضغوطاً على تكاليف الاستيراد والإنتاج المحلي، ومن ثم تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.
4. على مستوى الأجل الطويل، تبرز النتائج محدودية تأثير كل من الدين العام وسعر الصرف على النمو الاقتصادي، مما يعكس عمق التحديات البنيوية في الاقتصاد العراقي، وعلى رأسها ضعف القاعدة الإنتاجية وتوجيه معظم الموارد المالية إلى نفقات جارية غير منتجة، كما إن الاعتماد الكبير على صادرات النفط المقومة بالدولار يقلل من حساسية الناتج المحلي لتقلبات سعر الصرف، ويُضعف بالتالي دور السياسة النقدية والمالية في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة وضع استراتيجية مالية واضحة تهدف إلى تخصيص الدين العام لتمويل مشاريع استثمارية مستدامة ذات مردود اقتصادي حقيقي، مع تقييم كفاءة الإنفاق لضمان انعكاسه الإيجابي على الناتج المحلي الاجمالي، وتقليل الاعتماد على الدين في تمويل النفقات الجارية غير المنتجة.
2. اعتماد آلية مرنة لإدارة سعر الصرف توازن بين استقرار العملة وتحفيز التنافسية، من خلال دعم القطاعات التصديرية والإنتاجية غير النفطية، لتقليل أثر تقلبات سعر الصرف على كلفة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

3. ينبغي توجيه الإنفاق العام نحو تنمية قطاعات اقتصادية حقيقية (كالزراعة، الصناعة، السياحة)، لتقليل الاعتماد على النفط، وزيادة حساسية الناتج المحلي للتغيرات الاقتصادية الحقيقية بدلاً من العوامل الريعية أو التقلبات الخارجية.
4. يُقترح أن يتم اقتراض الدين الخارجي أو الداخلي بموجب خطة مالية تربط كل دين بمشروع محدد له تدفق نقدي مستقبلي متوقع، على أن يسدد الدين من عوائد المشروع، بما يعزز الشفافية والمساءلة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. البازي، عبيدة عامر خضير، 2019، محددات الدين العام الخارجي الأردني، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة ال البيت.
2. بيانات البنك الدولي المنشورة على الموقع الاحصائي للبنك (2004-2023).
3. بيانات البنك المركزي العراقي المنشورة على الموقع الاحصائي للبنك، للمدة (2004-2023).
4. بيانات وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام سنوات مختلفة (2004-2023).
5. حسين، جمال هداش محمد، صالح، خطاب عمران، الكردي، إبراهيم علي،2017، تأثيرات أسعار صرف الدولار الأمريكي على بعض المؤشرات المالية والاقتصادية في العراق، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 4، العدد 40، العراق.
6. الحصري، طارق فاروق،2010، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
7. خلف، حميد حسن،2016، قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة من 2003-2013، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 35 العراق.
8. داغر، محمود محمد محمود، ومعارج، حين عطوان مهوس،2015، سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 84، العراق.
9. سمية، بو قفطان، 2023، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر.
10. السيسي، صلاح الدين حسد، 2014، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
11. الشمري، عارف كطيان مطر، الخطيب، رباح جميل سعد الدين،2023، أثر النظام الاقتصادي العالمي الجديد في النمو الاقتصادي لمصر للمدة 1990-2020، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، المجلد 6، العدد 1، العراق.
12. عبد الرؤوف، عبادة، عمر، حميدات،2020، أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر تونس والمغرب خلال الفترة من 1990 الى غاية 2018، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 1، الجزائر.
13. عداي، نور شدهان، 2016، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010-2014)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، بغداد، العراق.

14. علاوي، أيوب خليل، جاسم، إبراهيم عبد الله، 2023، دور تقلبات أسعار النفط على الدين العام في العراق بعد عام 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 19، العدد 64، العراق.
15. العلي، عبد الأمير عبد الحسين، والعماري، مروة هادي ساجت، 2019، تأثير متغيرات الاقتصاد الحقيقي في سعر الصرف الأجنبي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 27، العراق
16. عيسى، سعد صالح،2016، أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي-دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 36، العراق.
17. مطوق، ليلى بديوي خضير، الشيباني، غفران صباح عبود،2023، الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2016، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 17، العدد 33، العراق.
18. موسى، ايده بدروس اكوب،2023، أثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الدين العام في الدول المتحولة اقتصاديا للمده (1990-2020) الاقتصاد الروماني انموذجا، مجلة اقتصاديات الاعمال، جامعة الموصل، المجلد (5)، العدد (2)، العراق.
19. يونس، ياسين رسول، كريم، بفرين صابر، 2023، قياس وتحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بلدان نفطية مختارة خلال المدة 2000-2020، باستخدام نموذج بانل الديناميكية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. da Silva, S., Carlos E.; Vernengo, Matías (2007): Foreign exchange interest and the dynamics of public debt in Latin America, Working Paper, No. 2007-02, The University of Utah, Department of Economics, Salt Lake City, UT. http://hdl.handle.net/10419/64452.
2. Draz, M. U., Ahmad, F., (2015), External debts and exchange rates of oilproducing and non-oil-producing nations: Evidence from Nigeria and Pakistan, Journal of Advanced Management Science, Vol. 3, No. 1.
3. International Monetary Fund. (2005, August 16). *Public information notice: IMF Executive Board concludes 2005 Article IV consultation with Iraq.
4. Odera, E. A. (2015). The relationship between international diesel price and the inflation rate in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).